

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الأجانب في الجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشروط توظيف الأجانب والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن حصر الكفايات والمؤهلات العلمية والاختراعات ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ - لا يجوز إسناد وظيفة مدنية إلى أجنبي إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك للافاضة من ذوى المؤهلات أو الكفاءة والخبرة الخاصة التي لا تتوفر فرعايا الجمهورية العربية المتحدة. وعلى الجهة التي تطلب استخدام الأجنبي تحديد مواصفات الخبرة المطلوبة. ويرجع قبل التعاقد إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للتحقق من عدم وجود خزانة مصريين في نوع العمل المطلوب التعاقد بشأنه ؛

ومع ذلك يجوز أن يشغل رعايا الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الوظائف التي تنفق مع المؤهلات العلمية التي يلزم توافرها فيس يرضح لها من المصريين على أن يكون ذلك على سهيل التدريب ولمدة محددة نظير مكافآت لا تتجاوز ما يتقاضاه نظراؤهم من المصريين .

قرر :

مادة ١ - إحالة السيد المهندس محمد على حمامو العامل من الدرجة الثالثة بمجموعة الوظائف التخصصية بمصلحة الميكانيكا والكهرباء بوزارة الري - إلى الاستبداع .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٣٨٧ (١٦ يناير سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية للكلية الجوية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن النظام الأساسي للكلية الجوية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية للكلية الجوية ؛

قرر :

مادة ١ - استبدال النص الآتي بنص البند " هـ " من الفقرة "أولا" من المادة (١) من اللائحة الداخلية للكلية الجوية المشار إليها :

"مادة ١ - (أولا) " هـ " :

أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة " القسم العلمي " بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ أو " القسم الأدبي " بنسبة لا تقل عن ٥٥ ٪ على ألا يكون قد مضى على حصوله عليها في الحائنين أكثر من سنتين ، أو قضى بنجاح عدة سنوات دراسية في التعليم الجامعي أو بالمعاهد العليا بعد حصوله على الشهادة المذكورة ، أو أن يكون من ضباط صف وجنود القوات الجوية الحاصلين على هذا المؤهل والذين أمضوا سنتين ميلاديتين خدمة عاملة بالوحدات الميدانية أو معلمي بكليات ومصادر من القوات الجوية " .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٣٨٧ (١٦ يناير سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

مادة ٨ - تجوز إحالة الأجنبي إلى القومسيون الطبي في أى وقت للتحقق من لياقته الصحية إذا تبين أنه لم يعد لائقاً صحياً للعمل انتهى العقد من تاريخ صدور قرار القومسيون الطبي ويكون القرار الصادر في هذا الشأن نهائياً وغير قابل للطعن. فإذا امتنع الأجنبي عن التقدم إلى القومسيون الطبي كان حكمه حكم من ثبت عدم لياقته واعتبر عقده منتهياً من تاريخ امتناعه .

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من هذا القرار ، إذا رأت الجهة المختصة استبقاء الأجنبي في خدمتها وجب عليها إخطاره قبل نهاية العقد بثلاثة أشهر برهبتها في التجديد ومدته .

مادة ١٠ - لا يمنح الأجنبي عن مدة خدمته معاشاً أو مكافأة . ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح مكافآت خاصة إذا اقتضت ذلك مبررات استثنائية .

مادة ١١ - للأجنبي الحق في الحصول على الاجازات الدورية والمرضية المقررة للعاملين في الجهة التي يعمل بها . ومع ذلك فلا يجوز للأجنبي الذي أمضى في الخدمة مدة تقل عن ستة اشهر الحصول على اجازة مرضية بأجر .

مادة ١٢ - يمنح الأجنبي الذي يختار من الخارج نفقات قدومه إلى الجمهورية العربية المتحدة طبقاً للوائح المعمول بها .

ويمنح كذلك نفقات عودته إذا كان قد أمضى في خدمة الحكومة عاماً على الأقل بشرط أن يبادر البلاد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء خدمته .

فإذا كان انتهاء خدمة الأجنبي بسبب عدم لياقته الصحية للعدل بمنح نفقات عودته ولو لم يتمكن قد أمضى مدة كاملة في الخدمة .

وفي حالة وفاته أثناء مدة التعاقد تتولى الجهة التي كان يعمل بها نفقات نقل جثمانه .

مادة ١٣ - يسقط حق الأجنبي في نفقة العودة .

(أ) إذا انتقل من وظيفته دون قيامه بالإخطار المنصوص عليه في المادة السابعة .

(ب) إذا فصل لسوء سلوكه أو تقصيره في تادية أعمال وظيفته .

مادة ٢ - يسع مع مراعاة ما جاء بالمادة الأولى، لا يجوز للأجانب أن يزاولوا عملاً إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته ، وبعد التصريح لهم بالإقامة من السلطات المختصة . ومع ذلك يجوز لرئيس الوزراء استناد الوظيفة مباشرة إلى الأجنبي .

مادة ٣ - تبرم الوزارة أو الجهة المختصة عقود استخدام الأجانب لمدة لا تزيد على خمس سنوات وتبدأ هذه المدة من تاريخ قلم الأجنبي العمل . ويتعين على الجهات المتعاقدة مع أجانب أن تعمل خلال مدة استخدامهم على تدير من يحمل محلهم من الوطنيين .

ولا يجوز تجديد العقد أو مددته بما يتجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأولى إلا بموافقة رئيس الوزراء .

مادة ٤ - تخضع الجهة المتعاقدة بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة العمل بأسماء الأجانب الذين تعاقدت معهم والهيئات المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٥ - لا يجوز استخدام أجنبي إلا بعد ثبوت لياقته الصحية للعمل وتحديد إجراءات وشروط اللياقة الصحية والجهات التي يتم توقيع الكشف الطبي أمامها بقرار من وزير الصحة .

ويجوز التجاوز عن شرط اللياقة الصحية بموافقة الوزير المختص أو من يمارس سلطاته .

مادة ٦ - تحدد المكافآت التي تمنح للأجنبي بقرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته بما لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه في السنة ويجوز تجاوز هذا الحد بموافقة رئيس الوزراء .

مادة ٧ - يجوز إنهاء خدمة الأجنبي في أى وقت أثناء مدة العقد بشرط إخطاره قبل ذلك بثلاثة أشهر - كما يجوز فصله من غير إخطار سابق بسبب سوء سلوكه أو تقصيره في تادية أعمال وظيفته .

ويجوز للأجنبي أن يترك الخدمة في أى وقت بشرط إخطار الجهة التي تعاقدت بها قبل ذلك بثلاثة أشهر .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٨

إعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذها أساساً لتعديل ضرائب الأقطان ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعاد تقدير الإيجار السنوي للأراضي الزراعية الواردة بالجهات الميمنة بالكتشوف المرافقة والملونة على الخرائط المرافقة وذلك طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار إليه .

مادة ٢ - تسرى الضريبة المعللة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٨

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر به من رئاسة الجمهورية في ١٦ نوال سنة ١٣٨٧ (١٦ يناير سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

١ - محافظة الدقهية

مركز طاننا : منشأة البدوي - ميت العرقا .

مركز بناس : الخلالة - مدينة بلقاس - منشأة شومان - الدومين
- الشركة - المعصرة - أبو ماضي .

مركز شربين : الحصص .

مركز المنصورة : ميت الأكراد - جاليه - حمزة بلجاي - بلجاي -
البيقية بيت الصارم :

مركز المنزلة : ميت سلسيل .

مركز كرنس : الكردى - الدراكنة - دكرنس - عزبة المحمودية
- اليوسفية - عزبة ربيعة - البيعات - ميت تمانه - منية النصر -
بيت طاهر - الجنيحة - ميت الخولى مؤمن - الكرماء - ميت حاصم -
منشأة عبد الرحمن .

مركز السبلأوين : بوقين - كفر حزام .

مركز أجا : منبختة - منبختة - منبختة .

مادة ٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة الرابعة، لا تسرى أحكام هذا القرار على :

(أ) الأجانب الذين يسند إليهم عمل محدد أو مهمة معينة لا تزيد على ثلاثة أشهر فإذا تجاوزت هذه المادة وجب اتباع جميع الإجراءات التي نص عليها هذا القرار .

(ب) الخبراء الأجانب الذين يفدون بمناسبة استيراد بعض الآلات .

(ج) الخبراء الذين يفدون بمناسبة اتفاقيات دولية وفي حدود هذه الاتفاقيات .

مادة ٥ - تعتبر صحيحة العقود المبرمة مع أجانب وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه إلى أن تنهى مديتها ولا يجوز تجاؤها إلا بعد اتباع القواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٦ - لا تسرى أحكام هذا القرار على الهيئات التي لا يسمع نظامها الدولي بتطبيقه عليها .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر به من رئاسة الجمهورية في ١٦ نوال سنة ١٣٨٧ (١٦ يناير سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٨

في شأن الإذن لوزير الخزانة في ضمان الهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تحصل عليه من قروض

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تحت الإذن لوزير الخزانة - نيابة عن الحكومة - في أن يضمن الهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تحصل عليه من قروض وذلك بالشروط وادوضاع التي يحددها بقرار منه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر به من رئاسة الجمهورية في ١٩ نوال سنة ١٣٨٧ (١٦ يناير سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر